



صندوق أبوظبي للتنمية
ABU DHABI FUND FOR DEVELOPMENT

التقرير السنوي



نحو غدٍ أفضل

2 0 1 0



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
القائد الأعلى للقوات المسلحة



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



سعادة خليفة محمد الكندي
عضو



سعادة اللواء الركن علي محمد الكبي
عضو



معالي أحمد جمعة الزعابي
عضو



سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الإدارة



سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة



سعادة محمد سلطان الهاملي
عضو



سعادة فوزية حمد المبارك
عضو



سعادة خليفة محمد المزروعي
عضو



سعادة عيسى محمد السويدي
عضو

نستطيع ونحن نقدم تقريرنا عن صندوق أبوظبي للتنمية أن نشعر بالفخر والاعتزاز بالدور الإيجابي الذي قامت به دولتنا الحبيبة على وجه العموم، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص، وصندوق أبوظبي للتنمية بشكل محدد، في دعم عجلة التنمية في الدول النامية خلال العام 2010.

فقد لعب الصندوق من خلال القروض التي قدمها في هذا العام دوراً متزايداً في إطار تحقيق أهدافه التي طالما وضعها نصب عينيه منذ تأسيسه.

وقد جاء عام 2010 متفرداً بالنسبة للصندوق من حيث حجم التمويل للمشاريع والذي حقق رقماً قياسياً مقارنة بالأعوام السابقة، الأمر الذي سيكون له انعكاسات إيجابية هامة على اقتصاديات الدول المستفيدة من قروض الصندوق ومن المنح والقروض التي تقدمها حكومة أبوظبي ويضطلع الصندوق بإدارتها.

ولعل الشيء اللافت هنا أن عام 2010 قد حمل مؤشرات إيجابية نحو تعافي الاقتصاد العالمي وتجاوزه لآثار الأزمة المالية والتي انعكست على دول العالم بشقيها المتقدم والنامي على حد سواء. ومن واقع متابعتنا، كغيرنا من المؤسسات والهيئات والدول للآثار التي تركتها الأزمة على اقتصاديات الدول النامية وعلى عملية التنمية فيها، نستطيع أن نؤكد أننا في صندوق أبوظبي للتنمية لم نكتفي خلال عام 2010 بمواصلة أداء رسالتنا على الوجه المعتاد، بل وقمنا بمضاعفة الجهود من أجل مساعدة الدول النامية على درء تلك الآثار والمضي قدماً في عملية التنمية.

وبعيداً عن الآثار التي خلفتها، فقد أثبتت تلك الأزمة بصورة أو بأخرى صحة وفاعلية النهج الذي سار عليه صندوق أبوظبي للتنمية في دعم اقتصاديات الدول النامية. فقد وضعت الأزمة جميع دول العالم في قارب واحد، وأكدت أهمية التعاون الدولي والإقليمي من أجل استئصال الفقر في العالم ومعالجة المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية. ولا شك أن هناك تحديات كبيرة تواجه هذا العالم وتهدد بيئته وموارده الطبيعية، منها على سبيل المثال ظواهر التغير المناخي والتصحر ونقص المياه وشح الموارد الغذائية وارتفاع أسعارها. ولعل أول خطوة ينبغي اتخاذها نحو مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها هي تعزيز التعاون والتعاضد والتكاتف بين كافة الدول لضمان معدلات أعلى للتنمية. وهذا لن يتاح إلا من خلال مواصلة دعم الدول النامية في مختلف أرجاء العالم وتوفير المدخلات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات البناءة والتعليم والتكنولوجيا وبناء القدرات والكفاءات والمهارات ونشر أفضل الممارسات في تلك الدول.

إن هذه الرؤية التي باتت تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي تؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت سباقة في طروحاتها لتبني جهد دولي في مختلف مجالات التنمية والبيئة. وقد باتت دولتنا ملء السمع والأبصار من خلال مبادراتها الرائدة في حقل الطاقة المتجددة ونشر ثقافتها على المستوى العالمي من خلال تطوير مدينة مصدر (أول مدينة في العالم خالية من الكربون) وتبنيها لجائزة زايد لطاقة المستقبل، إضافة إلى الدور الذي يقوم به صندوق أبوظبي للتنمية في دعم مشاريع الطاقة المتجددة.

ولا يخفى على أحد الدور البارز الذي لعبه الصندوق في اختيار أبوظبي مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) حيث أطلق تعهد بتخصيص مبلغ 50 مليون دولار سنوياً، ولمدة سبع سنوات، لاستثمارها في مشاريع الطاقة المتجددة وبالتالي دعم ايرينا، مما كان له أبلغ الأثر في التأكيد على أحقية أبوظبي باستضافة مقر الوكالة.

وقد تم خلال عام 2010 تكليف صندوق أبوظبي للتنمية بإدارة موارد صندوق التمويل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي (183,5 مليون درهم إماراتي) والذي تم إنشاؤه لتقديم قروض ميسرة تخصص لمشاريع وشراكات محددة في دول الباسيفيك في المجالات الإنمائية الهامة كالتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والبنى التحتية وتطوير وتنمية برامج الطاقة المتجددة.

وفيما يواصل الصندوق التركيز على مهامه الرئيسية المتمثلة في تقديم القروض التنموية وإدارة المنح والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي للدول النامية، فإنه يسعى أيضاً للتحسين المتواصل لأدائه من خلال مواكبته لأحدث النظم الإدارية وتبنيه لأفضل الممارسات العالمية وتوخي عناصر الجودة والشفافية في كافة عملياته والسعي للتعرف على مبادرات جديدة من شأنها أن تحقق الأهداف المحددة في خطته الإستراتيجية.

ونحن على ثقة بأننا في صندوق أبوظبي للتنمية وبدعم وتوجيه من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي، سوف نكون قادرين على المضي في حمل الرسالة التي من أجلها قام الصندوق وتحقيق أهدافه المنشودة في مساعدة الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في العالم بالمساهمة في نشر ثقافة التنمية والتقدم.

منصور بن زايد آل نهيان

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية



لابد لنا ونحن نضع تقرير صندوق أبوظبي للتنمية لعام 2010 بين أيديكم أن نعبر عن عميق الشكر والعرفان للدعم اللا محدود الذي تقدمه قيادتنا الرشيدة لهذا الصندوق لكي يضطلع بأداء المسؤوليات وتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق قبل 40 عاماً على يد الأب المؤسس المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيَّب الله ثراه.

كما لا يسعني إلا التعبير عن مدى اعتزازنا بتوجهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية ومتابعة سموه الدائمة لنشاط وعمل الصندوق الأمر الذي كان له أثر إيجابي في أن يحقق الصندوق في عام 2010 قفزة نوعية وكمية في حجم التمويلات التي قدمها للدول النامية والمساهمات والنشاطات وإدارة منح وقروض حكومة أبوظبي.

وبينما يتجه الصندوق بخطى واثقة للاحتفال بأربعين عاماً من النجاح المتواصل، يحق لنا أن نتوقف ونطلع ملياً على الأهداف السامية والمعاني النبيلة التي قام من أجلها الصندوق كمؤسسة رائدة في مجال تقديم القروض التمويلية الميسرة وإدارة المنح والقروض الممنوحة من حكومة أبوظبي للمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية بالدول النامية. ومع انتهاء العام 2010، بلغ عدد المشاريع التنموية التي قام الصندوق منذ إنشائه في عام 1971 بتمويلها عبر القروض أو إدارة المنح والقروض المبدولة من حكومة أبوظبي لتنفيذها ما يربو على 293 مشروعاً في 56 بلداً وقيمة إجمالية تقدر بحوالي 27.2 مليار درهم، حيث بلغ إجمالي القروض الميسرة التي قدمها الصندوق أكثر من 13 مليار درهم، فيما وصلت القيمة الإجمالية لمنح وقروض حكومة أبوظبي التي أشرف الصندوق على إدارتها 13,2 مليار درهم.

وإذ نستشرف عقداً جديداً من العطاء والبذل في مسيرة الصندوق، نؤكد عزمنا على تطوير عملياته، مستعينين في ذلك بتجربة عريقة ورؤية مستقبلية واضحة تمكنا من أداء رسالتنا وتحقيق أهدافنا ومواجهة كافة التحديات من خلال التركيز على عنصرين رئيسيين في إستراتيجيتنا، وهما: العمل على استدامة عملية التنمية وضمان النمو المؤسسي بالتوازي مع إستراتيجيات التطوير التي يتبناها الصندوق.

ويوماً بعد يوم، يكتسب صندوق أبوظبي للتنمية أهمية متزايدة كعضو فاعل في المجتمع العالمي للتنمية والبناء. وتتجلى تلك الأهمية في هذه المرحلة التي يسعى فيها العالم لتجاوز آثار الأزمة المالية التي عصفت به، حيث ينتظر أن ينعكس هذا التعافي بصورة إيجابية على الدول النامية والمستفيدة من خدمات الصندوق.

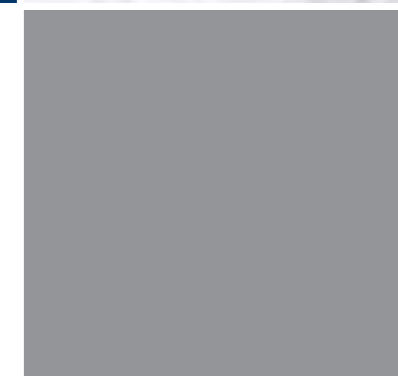
ونشير هنا أيضاً إلى أن إنجازات الصندوق خلال العام 2010 جاءت متوافقة مع التطلعات العالمية والتحديات التي تواجهها الدول النامية، خاصة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات باعتبارها أكثر القطاعات التي تتطلب بنيات أساسية متينة تمثل الركيزة الأساسية لأي نمو مستقبلي في أي دولة من دول العالم.

ومن هذا المنطلق، توجهت غالبية التمويلات التي قدمها صندوق أبوظبي للتنمية عام 2010 نحو مشاريع الطاقة والكهرباء والنقل والمواصلات، فضلاً عن مشاريع الإسكان والصحة والمياه والسياحة. وبهذا، يكون الصندوق قد حقق، إضافة لانتشاره الجغرافي الواسع، تنوعاً في طبيعة المشاريع التي يقوم بتمويلها.

إن إنجازات الصندوق عام 2010 إنما هي تدعو للارتياح والاطمئنان وتؤكد على الوفاء بالأمانة التي حملها الصندوق طوال مسيرته التي امتدت لـ 40 عاماً. وبقدر ما تشكل هذه الإنجازات مصدراً للفخر، إلا أنها أيضاً تضعنا أمام مسؤولية تتمثل في ضرورة متابعة المسيرة والسعي دائماً نحو الأفضل في ظروف أكثر تعقيداً تفرضها عوامل التغير المناخي واتساع رقعة الفقر في العالم. إلا أن إيماننا بأهمية الرسالة التي يحملها الصندوق وكذلك الدعم اللامحدود لقيادتنا الرشيدة والجهود المخلصة للعاملين في الصندوق، تحفزنا لبذل المزيد من أجل تحقيق كافة الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجلها.

محمد سيف السويدي
المدير العام

كلمة المدير العام



رؤيتنا

أن نكون نموذجاً يحتذى به
في تقديم العون الترموي لتقليل
الفقر العالمي.

رسالتنا

مساعدة الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر بتقديم
الموارد المالية وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص وتبني أفضل
الممارسات العالمية لضمان فعالية الإعانات.

قيمنا

- التعاون | التعاون دون حدود وإظهار الرعاية واحترام وجهات نظر الآخرين وتشجيع إنجازات الفرق
- الإبداع | البحث الدائم للتحسين والتركيز على إيجاد الحلول للمشاكل وتبني الموقف الإيجابي مع المتغيرات
- الالتزام | الالتزام بالأداء المتميز وبالمعايير الأخلاقية العالمية والعزم على تحقيق الأهداف
- الكفاءة | تشجيع المبادرات التطويرية لدى الأفراد ودعم الثقة في قدراتهم الفردية وإنماء المهارات والمعرفة المشتركة

المحتويات

16

نبذة عن صندوق أبوظبي للتنمية



22

المشاريع التنموية خلال عام ٢٠١٠



38

التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية



45

المسؤولية الاجتماعية



51

الأحداث والفعاليات



57

الخطط المستقبلية



59

الجداول والرسوم البيانية



نبذة عن صندوق أبوظبي للتنمية



النشأة | الأهداف | الوسائل | الإستراتيجية | الأنشطة | المستفيدون | فلسفة العون التنموي

النشأة

صندوق أبوظبي هو مؤسسة وطنية ذات كيان مستقل مملوكة من قبل حكومة أبوظبي أنشئ بتاريخ 15 يوليو 1971. ويسهم الصندوق بشكل فعال للغاية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لحكومة أبوظبي في دعم مسيرة التنمية بالدول النامية، وتركز نشاطاته بالتالي في العديد من الدول الشقيقة والصديقة التي تستفيد من القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق لتمويل الأنشطة التنموية أو من مساهماته الاستثمارية المباشرة بالمشاركة مع القطاع الخاص في تلك الدول أو من المنح والقروض التي تقدمها حكومة أبوظبي هناك لتنفيذ مشاريع تنموية فيها، حيث يتولى الصندوق إدارتها من مقره الرئيسي في مدينة أبوظبي.

الأهداف

- مساعدة الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر
- دعم ومساندة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

الوسائل

- تقديم الموارد المالية للدول النامية تديماً لنموها الاقتصادي في شكل قروض ميسرة لتمويل مشاريع تنموية فيها
- تأسيس شركات استثمارية والمساهمة في شركات قائمة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تنشأ فيها الشركات وكذلك تعزيز موارد الصندوق ضماناً لمواصلة رسالته التنموية
- إدارة المنح والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي للدول النامية بغرض المساهمة في مشاريعها التنموية حيث يتابع الصندوق آليات ومراحل تنفيذ تلك المشاريع

الإستراتيجية

تتبنى إستراتيجية صندوق أبوظبي للتنمية من أجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي. وتؤكد السياسة على أهمية العون الإنساني والتنموي للمحتاجين في مختلف دول العالم. وقد تجسدت فلسفة الإمارة إزاء العون الخارجي من خلال المقولة المأثورة للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيَّب الله ثراه:

"إننا نؤمن أن خير الثروة التي حباها بها الله عز وجل يجب أن نعمل أشقائنا وأصدقائنا".

وتوضح أجندة السياسة العامة بجلاء التزام الإمارة بمد يد الصداقة للدول النامية عبر توفير سبل العون التنموي مثل القروض الميسرة والمنح والاستثمار الرأسمالي في المشاريع التنموية. وقد أشارت الأجندة إلى صندوق أبوظبي للتنمية كواحد من أهم أدوات تنفيذ سياسة الإمارة المتعلقة بالعون التنموي، وذلك من خلال تقديم القروض وإدارة المنح إلى الدول النامية. وتتكون إستراتيجية الصندوق من محورين: تركيز المشاريع التنموية التي يساهم الصندوق في إقامتها على عامل الاستدامة، وضمان النمو المؤسسي بمواءمة الأهداف مع إستراتيجيات التطوير. ويتطلب النمو المستدام استغلالاً رشيداً للموارد المالية والبشرية وتعاوناً وثيقاً بين مختلف مؤسسات العون التنموي وتطويراً متواصلاً للوسائل التي تتم عبرها عمليات التمويل. ولا تغفل إستراتيجية الصندوق النمو المتوقع في عمليات الصندوق والذي ينعكس بالضرورة على التنمية الاقتصادية في الدول المستفيدة من نشاطات الصندوق والمساهمة في تعزيز التوجهات والمبادئ العالمية إزاء التنمية المستدامة. كما تستهدف الإستراتيجية تطوير أداء الصندوق لواجباته ومهامه الأساسية والسعي نحو التعرف على مبادرات جديدة من شأنها المساهمة في تمكين الصندوق من أداء رسالته وتحقيق أهدافه المنشودة.

الأنشطة

يتركز عمل الصندوق على الخطوات العملية للقضاء على الفقر في الدول النامية من خلال تقديم المساعدات على شكل قروض ميسرة بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية مثل مشاريع الكهرباء والمياه والمواصلات والصحة والزراعة والتعليم وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول إذ تخضع هذه المشاريع إلى التقييم الفني والاقتصادي ويتم التأكد من جدواها بشكل مفصل قبل الموافقة على تمويلها. ولضمان استدامة عملياته وتعزيز موارده، يساهم الصندوق في استثمارات ذات عوائد مجدية ومضمونة مع مؤسسات القطاع الخاص في الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بإدارة المنح والقروض التي تمويلها حكومة أبوظبي، حيث يلعب دوراً أساسياً في تقييم وتصميم وتنفيذ المشاريع الممولة.

المستفيدون

يستهدف صندوق أبوظبي للتنمية في تمويله للمشاريع التنموية جميع الدول النامية. وقد بلغ عدد الدول التي استفادت من أنشطة الصندوق منذ تأسيسه 56 دولة في مختلف أنحاء العالم أقيمت على أراضيها مشاريع تزيد عن 293 مشروع نتيجة لقروض ميسرة مقدمة من الصندوق أو منح وقروض من حكومة أبوظبي أشرف الصندوق على إدارتها وبقية إجمالية تقارب 27,2 مليار درهم.

إن الغاية من تقديم القروض والاستثمارات وإدارة والقروض للمشاريع التنموية في الدول النامية والأقل نمواً تتجاوز بكثير مجرد مساعدة تلك الدول لتلبية متطلبات آنية، بل تمتد إلى توفير أسباب التطور والاستدامة لتلك المشاريع والمساهمة بشكل فاعل في إعداد العنصر الأول للعملية التنموية ألا وهو الإنسان من خلال توفير فرص العمل والأعمال لمواطني المناطق المستفيدة ورفدهم بكافة وسائل التعليم وتطوير القدرات والمهارات وتهيئتهم للانخراط في التوجهات نحو تنمية شاملة في بلدانهم، انطلاقاً من المشاريع التنموية التي ينفذها الصندوق.

وقد أثبتت التطورات والأحداث والكوارث والأزمات التي شهدتها عالمنا في الآونة الأخيرة أن نهج الأمن الاقتصادي والتنمية البشرية هو نهج ناجح للغاية مهما اختلفت الظروف والمتغيرات. ولذلك ظل صندوق أبوظبي منذ إنشائه، وطوال ما يقرب من الأربعين عاماً الماضية، جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة في نشر النمو والتنمية في مختلف دول العالم باعتباره الجهة المكلّفة من حكومة أبوظبي للإشراف على ما تقدمه من قروض ومنح تنموية مما أهله لأن يكون أحد المكونات الأساسية التي تسهم في تحقيق رؤية أبوظبي 2030.

إن صندوق أبوظبي للتنمية، ومن خلال موقعه كقناة هامة تربط أبوظبي بالعالم الخارجي، يدرك تماماً مدى عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه في ضوء الحاجة المتزايدة لعمليات تمويل المشاريع التنموية.

وفي عصرنا هذا، باتت التنمية المستدامة تعبيراً مستهلكاً يكاد يفقد معانيه السامية، الضاربة في عمق القيم النبيلة لإزالة الفقر والتمييز والجوع والتدهور البيئي في العالم. ويؤمن صندوق أبوظبي للتنمية بأن التنمية المستدامة في العالم هي هدف صعب ولكنه ليس بالمستحيل. ولعل هذا الإيمان يمثل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الصندوق ويسعى بالاستناد عليها إلى تحقيق النمو في عملياته، ليس فقط بداعي إحداث أثر ملموس على عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية للقروض، بل وأيضاً في تشكيل وتطوير أجندة عالمية تختص بالتنمية المستدامة.

وغني عن القول أن رؤية وفلسفة صندوق أبوظبي للتنمية سوف تظل متمسكة بالثوابت التي أرسنها القيادة الحكيمة في دولة الإمارات لعمل الصندوق ودوره على الصعيد العالمي، فيما تتواصل المساعي لتطوير آليات عمل الصندوق من خلال مواكبة المفاهيم الحديثة في الاقتصاد والإدارة الرشيدة للموارد والاستفادة من التقدم الهائل والمتسارع في التكنولوجيا والاتصالات. وقد أثمرت جهود الصندوق نحو التطوير المتواصل عن تبني حزمة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز من عملياته مثل التمويل المباشر للمشاريع والإشراف والمتابعة على تنفيذها وفق أحدث النظم والمواصفات العالمية إضافة إلى إقامة استثمارات مجدية تساهم في تعزيز موارد الصندوق. وتتم إدارة هذه الاستثمارات بقدر كبير من الحنكة واستناداً إلى أسس الشفافية والإفصاح والجودة والتميز.

ومما لا شك فيه أن رؤية وفلسفة صندوق أبوظبي سوف تزداد رسوخاً خلال المرحلة المقبلة في ظل رؤية أبوظبي 2030 التي تثير لها الطريق وتحدد لها معالم المستقبل المزدهر وهي تنقل الصندوق من نجاح إلى نجاح.



مشروع استصلاح الأراضي غرب النوبارية أحد المشاريع الممولة من قبل الصندوق في مصر

ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيامها عام 1971 تتبنى سياسة خارجية تركز على ثوابت عديدة، أبرزها الاعتدال والحكمة والتوازن واحترام المواثيق الدولية وحسن الجوار والسعي لعلاقات وثيقة ومتينة مع الدول الشقيقة والصديقة.

وقد أثمر ذلك المنهج، الذي أسسه مؤسس الدولة زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، واحتذى به صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، عن علاقات واسعة مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، قوامها الاحترام المتبادل والشراكات الإستراتيجية الهادفة لتقدم ونمو وتطور شعوب العالم.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها جزء من هذا العالم، يسعد باستقراره ونموه ويتألم لآلامه. ومن هنا جاءت فلسفة الدولة المتمثلة في تقديم القروض الميسرة والمساهمات الاستثمارية لمشاريع التنمية في الدول النامية والأقل نمواً في كافة أنحاء العالم. وبات صندوق أبوظبي للتنمية رمزاً يجسد المبادرات التي اتخذتها الدولة لجعل هذا العالم مكاناً أفضل للعيش. ولعل ما يميز الصندوق هو توجهه ليس فقط لتقديم القروض الميسرة والمساهمة في الاستثمارات التنموية في الدول النامية بالمشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص هناك وإدارة المنح والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي لتلك الدول، بل التأكد من أن كل تلك الجوانب تساهم فعلياً في تعزيز جهود النمو المستدام بناء المقدرات وتوفير الوظائف لمواطني تلك الدول.

وفيما تذر الدولة بالعديد من المؤسسات الإنسانية والخيرية الرائدة مثل مؤسسة خليفة للأعمال الخيرية، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية، وهيئة الهلال الأحمر، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية، ومبادرة نور دبي، والتي تقوم جميعاً بتقديم العون والمساعدات للمحتاجين داخل وخارج الدولة والتخفيف من معاناتهم بشكل مباشر، فإن صندوق أبوظبي للتنمية مكلف بأداء دور آخر يتمثل في دعم المشاريع التنموية خارج الدولة وذلك بتقديم القروض الميسرة لتلك المشاريع أو بالمساهمة جزئياً في رؤوس أموال المشاريع التنموية المقامة بالخارج. وإضافة لذلك، فإن الصندوق مكلف أيضاً بإدارة المنح والقروض التي تقدمها حكومة أبوظبي للدول النامية للمساهمة في مشاريع تنموية تقام في تلك الدول، حيث يتابع الصندوق مراحل تنفيذ المشاريع ويتأكد من تنفيذ كل مرحلة وفقاً للخطة والجدول الزمنية الموضوعة لها.

المشاريع التنموية خلال عام 2010

قروض الصندوق التنموية | مساهمات واستثمارات الصندوق | منح حكومة أبوظبي



المملكة المغربية مشروع متحف أصيلة

يهدف المشروع إلى دعم اقتصاد المغرب من خلال دعم قطاع السياحة المغربي خصوصاً في منطقة أصيلة بإقامة مركز ثقافي يضم مئات من الأعمال الفنية التي أبدعها الفنانون القادمون إلى أصيلة كل عام من مختلف أنحاء العالم. وسوف يضاف المركز إلى مركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية وقصر الثقافة ومكتبة الأمير بندر بن سلطان.

ويشتمل المشروع على مبانٍ لصالات عرض ومكاتب إدارية وخدمات ومواقف سيارات والمرافق اللازمة لخدمة الزوار.

ومن شأن القرض الذي قدمه صندوق أبوظبي للتنمية والبالغ 12,86 مليون درهم، أن يترك أثراً إيجابياً في الحركة الثقافية والإبداعية في المملكة المغربية بشكل عام وفي مدينة أصيلة بشكل خاص حيث يعد المتحف إضافة حقيقية لموسم أصيلة الثقافي الدولي والذي يقام سنوياً وتؤمه القوافل الثقافية من جميع أنحاء العالم.

ويأتي القرض في إطار المنهج الذي يتبعه الصندوق والرامي لتتبع القطاعات والأنشطة التي تستفيد من قروض الصندوق. ويتميز هذا القرض بمساهمته في دعم عدة قطاعات بالمملكة المغربية مثل قطاع السياحة والفنادق وقطاع الثقافة وقطاع البناء. كما يساهم أيضاً في توفير فرص العمل لأبناء المدينة.

المملكة المغربية

مشروع إنشاء وحدات سكنية بمدينة أصيلة – المرحلة الثانية

يقع المشروع – والذي ساهم الصندوق في تمويله بقرض قيمته 18,37 مليون درهم – بمدينة أصيلة ويتضمن إنشاء حوالي 100 وحدة سكنية شبيهة بالوحدات التي تم تنفيذها في المرحلة الأولى والتي ساهم صندوق أبوظبي للتنمية أيضاً في تمويلها.

وسوف يساهم المشروع في دعم اقتصاد قطاع الإسكان في المغرب من خلال إنشاء وحدات سكنية لإعادة إيواء القاطنين بدور الصفيح ومن ثم تهيئة المنطقة لإعادة تخطيطها وإعمارها.

ويغطي القرض أعمال تنفيذ المشروع والخدمات الفنية وينتظر أن ينعكس بشكل أساسي على المستويات المعيشية للعديد من الأسر الفقيرة والتي تقطن مساكن من الصفيح في المدينة حيث يوفر لها مساكناً حديثة ومجهزة بجميع المرافق الضرورية.

ويتطلع المسؤولون والمواطنون في المغرب لهذا المشروع بوصفه خطوة كبيرة في سبيل تعزيز البنية التحتية ودعم قطاع السكن الاجتماعي والتنمية السياحية والثقافية بمنطقة أصيلة، مشيرين في هذا الإطار إلى الدور الكبير الذي ظل الصندوق يضطلع به في دعم العديد من مشاريع التنمية المحلية بالمغرب.



مشروع ميناء طنجة في المغرب أحد أهم وأكبر المشاريع الممولة من قبل الصندوق وحكومة أبوظبي

تم في 2010 تقديم قروض لتمويل 11 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1,078,86 مليار درهم توزعت على دول في منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى وأفريقيا وأوروبا. وشملت القروض المقدمة ثلاثة قروض للمساهمة في تنفيذ مشاريع بالمملكة المغربية وهي مشروع متحف أصيلة والذي منح قرضاً بقيمة 12,86 مليون درهم والمرحلة الثانية من مشروع الوحدات السكنية بأصيلة بقيمة 18,37 مليون درهم وقرض مشروع القطار فائق السرعة البالغ 367,3 مليون درهم. كما تضمنت القروض أيضاً قرضاً لتمويل المشروع الإقليمي لإمداد المياه بجمهورية الجبل الأسود بلغ 43,60 مليون درهم وقرض بقيمة 70,89 مليون درهم لمشروع توسيع وتحسين مستشفى البشير بالمملكة الأردنية الهاشمية. ونالت البحرين قرضاً بقيمة 183,65 مليون درهم كمساهمة في مشروع تطوير شبكتين لنقل الطاقة الكهربائية. وحصلت طاجكستان على قرض بلغت قيمته 55,10 مليون درهم لتشييد مشروع طريق كولياب – كاليخوم. وشهد العام 2010 أيضاً التوقيع على اتفاقيات لتقديم قرض بقيمة 36,73 مليون درهم إلى كينيا لتمويل مشروع طريق نونو – موجاشي وقرض بقيمة 70 مليون درهم إلى جمهورية مالي لتمويل مشروع سد تاوسا وقرض لتمويل محطة توليد كهرباء بنها بجمهورية مصر العربية بلغت قيمته 183,65 مليون درهم، إضافة لقرض إلى جمهورية مالاوي بقيمة 36,7 مليون درهم لتمويل مشروع طريق جندا – أدنجني.

ويلاحظ أن المشاريع التي مولها الصندوق في عام 2010 على قطاعات الطاقة والكهرباء والنقل والمواصلات والصحة والمياه والإسكان والسياحة والفنادق.

ومع نهاية عام 2010، بلغ عدد المشاريع التنموية التي قام الصندوق بتمويلها منذ إنشائه في العام 1971 ما يربو عن 293 مشروعاً في 56 بلداً حول العالم وذلك من خلال قروض تنموية ميسرة ومساهمات متنوعة وإدارة منح من حكومة أبوظبي بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 27,2 مليار درهم. وبلغ إجمالي القروض الميسرة التي قدمها الصندوق أكثر من 13 مليار درهم، فيما وصلت القيمة الإجمالية لمنح وقروض الحكومة التي أشرف الصندوق على إدارتها أكثر من 13,2 مليار درهم ساهمت في تنفيذ مشروعات تنموية بقطاعات البنى التحتية المختلفة.

المملكة المغربية

مشروع القطار فائق السرعة (طنجة – الدار البيضاء)

ينتظر أن يساهم القرض البالغة قيمته 367,3 مليون درهم في دعم اقتصاد البلاد من خلال مواكبة التطور المتوقع لحركة النقل عن طريق استحداث وسيلة نقل ذات تنافسية عالية من حيث السلامة والجودة والسرعة.

كما يدعم المشروع الطلب الكبير المتوقع بعد تشغيل ميناء طنجة المتوسطي الذي ساهم الصندوق بشكل كبير في تمويله والذي من المتوقع تكثيف نشاطه بحلول العام 2012.

ويقلص القطار الفائت السرعة مدة السفر بين طنجة والدار البيضاء من حوالي 5 ساعات الى حوالي ساعتين وبذلك يدعم وتيرة النمو الاقتصادي من خلال مضاعفة الحاويات وعدد المسافرين إلى 10 ملايين في العام بحلول 2015 بدلا من المعدل الحالي البالغ 6 ملايين مسافر في العام.

ويتضمن المشروع إنشاء وتشبيد المرحلة الأولى لخط قطارات فائق السرعة (320 كم / ساعة) ما بين مدينتي طنجة والقنيطرة بطول حوالي 200 كيلومتر وربطها بشبكة الخطوط الحالية. ويتكون المشروع من اقتناء معدات السكك الحديدية والأعمال المدنية لتهيئة مداخل السكك الحديدية الحالية والمنشآت ومحطتي طنجة والقنيطرة واقتناء عربات ذات الدفع للقطارات فائقة السرعة وبناء وتجهيز ورشة لصيانة القطارات بطنجة.



مشروع مستشفى الأطفال في مدينة الحسين الطبية بالأردن

دولة الجبل الأسود

مشروع إمداد المياه الإقليمية بساحل الجبل الأسود

تلخص فكرة المشروع في دعم إعادة تأهيل وبناء نظام إمداد المياه الإقليمية في ساحل الجبل الأسود لتوفير مياه صالحة للشرب من بحيرة سكا دار الى البلديات على طول ساحل الجبل الأسود.

وقد جاءت موافقة الصندوق على تمويل مشروع إمداد المياه الإقليمية بساحل الجبل الأسود بقرض يبلغ 43.6 مليون درهم، متوائمة مع توجهاته لدعم الجهود التنموية في القطاعات الحيوية مثل قطاع المياه حيث يساهم المشروع بشكل مباشر في توفير مياه الشرب وتلبية الطلب المتزايد على المياه في المدن الساحلية. وتعتبر مساهمة الصندوق في هذا المشروع الحيوي فاتحة للتعاون بين الصندوق ودولة الجبل الأسود وامتداداً لمشاريع تنموية مستقبلية في الجبل الأسود، حيث سيعمل المشروع على إعادة تأهيل نظام تزويد المدن بالمياه من بحيرة ساكدار على طول ساحل الجبل الأسود.

المملكة الأردنية

مشروع توسيع وتحسين مستشفى البشير (توريد وتركيب المعدات الطبية)

يعتبر مستشفى البشير من أكبر المستشفيات الحكومية في الأردن على مساحة 240,000 متر مربع. ويأتي القرض المقدم من صندوق أبوظبي للتنمية كمشاركة في جهود توسيع وتحسين خدمات المستشفى وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب والارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين خاصة وأن المستشفى يقع شرق العاصمة عمان حيث الكثافة السكانية العالية وخاصة شريحة العمال وذوي الدخل المحدود.

وينتظر أن يعود القرض البالغة قيمته 70,89 مليون درهم، بفوائد فورية على المشروع المتوقع اكتماله عام 2011 خاصة وأن المستشفى يستقبل آلاف المرضى الذين يتم تحويلهم من المستشفيات العامة الأخرى في الأردن.

كما يأتي القرض امتداداً لمبادرات صندوق أبوظبي للتنمية في المملكة الأردنية الهاشمية ومساهماته منذ عام 1974 في المشاريع التنموية هناك، لاسيما في قطاعات الصناعات والخدمات.

وتأتي قروض الصندوق لمشاريع التنمية في الأردن في إطار تنفيذ توجيهات القيادة لدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية. والتي من شأنها توفير فرص عمل للمجتمعات المحلية المحدودة الدخل وللمساهمة في توفير سبل الحياة الكريمة لتلك المجتمعات.

ويتضمن المشروع الذي تم تمويله من قبل صندوق أبوظبي للتنمية توريد وتركيب المعدات الطبية للمرحلتين الثانية والثالثة للمشروع والتي تشمل مبانٍ للباطنية والجراحة والخدمات العامة والمرافق التابعة لها.

مملكة البحرين

مشروع تطوير شبكات نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهود 220 و66 كيلوفولت

يتضمن المشروع إنشاء 39 محطة تحويل جديدة وتوسعة 11 محطة تحويل قائمة على الجهود 220 و66 كيلوفولت ومد كابلات أرضية لربط كل من محطات التحويل الجديدة والمعدات التي سيتم إضافتها إلى محطات التحويل القائمة بالشبكة الوطنية للكهرباء بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي للهيئة.

وطبقاً لاتفاقية القرض، يقوم الصندوق بتقديم تمويل ميسر إلى حكومة مملكة البحرين بقيمة 183,65 مليون درهم إماراتي ويهدف المشروع إلى تطوير مشاريع البنية التحتية في مملكة البحرين وخاصة مشاريع الكهرباء والماء، والتي من شأنها العمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها هيئة الكهرباء والماء ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ المزيد من المشاريع الكبرى خاصة تلك المرتبطة بتطوير وتوسعة البنية الأساسية والمرافق العامة، والتي تعد ركيزة أساسية لدعم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي

وينبثق المشروع من فلسفة الصندوق تركز على إعطاء الأولوية في التمويل لمشاريع البنية التحتية باعتبارها أداة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

جمهورية طاجكستان

مشروع طريق كولياب - كاليخوم

جاءت موافقة الصندوق على تقديم قرض بقيمة 55,10 مليون درهم للمساهمة في تمويل هذا مشروع بناء الطريق بعد أن ثبتت جدواه في فك عزلة المواطنين المقيمين في منطقة بامير الجبلية وربطها بالعاصمة دوشانبيه، وسيكون الطريق جزءا من طريق دولي يربط العاصمة بجمهورية الصين الشعبية.

يشمل المشروع تمويل تشييد طريق من شوراباد الى شاغون بطول حوالي 39 كيلومترا بعرض سبعة أمتار مع أكتاف مرصوفة يبلغ عرضها 1,5 متر من كل جانب. وسيتم تزويد الطريق بمستلزمات الحماية من الانهيارات الصخرية وبالنجسور فوق بعض الوديان ومجاري السيول وبأعمال تصريف المياه والسلامة اللازمين.

وتؤكد خطوة صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم قرض لتمويل هذا المشروع مدى حرصه على التواصل مع مختلف المؤسسات المعنية في الدول الشقيقة والصديقة لدعم الفائدة المرجوة على الجميع حيث يساهم القرض في تمويل واحد من المشاريع التنموية الأساسية في جمهورية طاجكستان والذي يتمثل بتوفير شبكة طرق متطورة وحديثة تساعد على تسهيل تنقل سكان المنطقة الأمر الذي يعزز الارتقاء بمستوى معيشتهم ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع حكومة طاجكستان إلى تحقيقها.

يذكر أن حكومة طاجكستان كانت قد حددت في إطار التعاون مع الصندوق مجالين لتنمية وتطوير البلاد كالتطوير في مجال الطاقة الكهربائية من خلال بناء محطات كهرومائية وبناء الطرق والتطوير في المجالات الاجتماعية كالعليم والصحة العامة ومشاريع تحسين المستويات المعيشية للمواطنين.



مشروع سد تايشير في منغوليا

جمهورية كينيا

مشروع طريق نونو - مودوجاشي

ينتظر أن يؤدي المشروع عند اكتماله إلى تسهيل حركة النقل في جمهورية كينيا من خلال ربط مدينة غاريسا بمدينة مودوجاشي. وينطوي المشروع على إنشاء طريق من مسار واحد بطول 135 كيلومتر، ويعتبر جزءا من الطريق الإقليمي الذي سيربط شمال وجنوب كينيا بالدول المجاورة مثل أثيوبيا والصومال.

ويساهم القرض المقدم من صندوق أبوظبي للتنمية بقيمة 36,73 مليون درهم في توفير شبكة طرق متطورة وحديثة تساعد على تسهيل تنقل سكان المناطق المختلفة، إضافة إلى أن المشروع سوف يساهم في تفعيل التجارة وحركة البضائع والمنتجات بين مختلف المناطق في كينيا، الأمر الذي يساعد على الارتقاء بمستوى معيشة الشعب الكيني، ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع حكومة كينيا إلى تحقيقها.

ويدل المشروع على اهتمام حكومة أبوظبي بدعم المشاريع الحيوية في كينيا، التي تهدف إلى تعزيز مسيرة التنمية في مختلف القطاعات، وذلك من خلال دعم المشاريع التطويرية والتنمية المستدامة عبر صندوق أبوظبي للتنمية.

جمهورية مالي

مشروع سد تاوسا

يهدف المشروع إلى التخفيف من حدة الفقر في شمال مالي من خلال تعزيز الأمن الغذائي وتغطية احتياجاتها من الطاقة، واستعادة النظم الايكولوجية المتدهورة بسبب الجفاف المتكرر، ونقص الأمطار والتصحر والحفاظ على منسوب مستوى الملاحه النهريه من تيمباكو الى تاوسا مما يعكس ذلك على دفع التنمية الاقتصادية في شمال البلاد.

وتتمثل المكونات الرئيسية لمشروع تاوسا في السد وملحقاته وطريق يبلغ طوله 130 كلم يربط بين موقع السد وغاو عبورا على بوريم ونظام كهربائي يتضمن محطة توليد تبلغ طاقتها 25 ميغاواط وشبكة لنقل الطاقة الكهربائية لإمداد مدن بوريم وغاو وبامبا بالكهرباء ومشاريع زراعية مروية تسمح بتوفير 185 ألف هكتار من الأراضي.

ويساهم قرض الصندوق للمشروع بقيمة 70 مليون درهم في جهود تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي على كامل امتداد منطقة المشروع عبر تفعيل وتوسيع الإنتاج الزراعي من خلال سيطرة أكبر على مستوى منسوب نهر النيجر وظروفه، فيضائه، وسيضمن أيضا استمرارية النقل بين تومبوكتو وغاو عبر ربط نهر بين تومبوكتو وتاوسا.

جمهورية مصر العربية

مشروع محطة توليد كهرباء بنها

يعتبر هذا المشروع الطموح بمثابة خطوة إيجابية تصب في اتجاه دعم الاقتصاد بجمهورية مصر العربية من خلال المساهمة في تلبية الطلب المتزايد للطاقة الكهربائية في منطقة وسط الدلتا، وعبر إنشاء محطة توليد بقدرة حوالي 750 ميغاواط تعمل بنظام الدورة المركبة وربطها بالشبكة الكهربائية في البلاد على التوتر 220 كيلوفولت. وبلغت قيمة القرض الذي قدمه صندوق أبوظبي للتنمية لهذا المشروع 183,65 مليون درهم.

ويتكون المشروع من إنشاء محطة توليد بقدرة 750 ميغاواط مكونة من توربينتين غازيتين وتوربينة بخارية بقدرة 250 ميغاواط لكل منهما، إضافة لغلايتي استعادة حرارة وثلاثة مولدات كهربائية وثلاثة محولات قدرة رئيسية ومكثف وساحة قواطع على التوتر 220 كيلوفولت لربط وحدات التوليد المشمولة في المشروع بالشبكة، وكافة الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية اللازمة لاستكمال المشروع، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية والتأمين.



مشروع قناة الشيخ زايد في مصر

جمهورية مالوي

مشروع طريق جندا - أدنجني

يهدف المشروع إلى ربط المدن الريفية الواقعة على الطريق، مما ينعكس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواطني مالوي، وخاصة على المواطنين الذين يقطنون المناطق الريفية.

كما يأتي المشروع - والذي أمدّه صندوق أبوظبي للتنمية بقرض بلغت قيمته 36,7 مليون درهم - ضمن أهداف حكومة مالوي لتقليص معدلات الفقر من خلال خطة التنمية الألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة، وكذلك ضمن أولويات الخطة الخمسية لسياسات النقل العام وصندوق الموارد المالية لإدارة الطرق.

وينطوي المشروع على تحسين وتعبيد طريق بطول 52 كيلومتر، وهو جزء من طريق رئيسي طوله 192 كيلومتر يربط شمال البلاد بالعاصمة، حيث يبدأ من جندا على الحدود مع زامبيا ويتجه نحو الشمال الغربي إلى أدنجني، ثم ينحرف شمالاً نحو يوثني ومنها إلى رامفي.

ويجسد القرض مدى اهتمام الصندوق بمعاونة حكومة مالوي على تنفيذ أهدافها لتقليص الفقر من خلال خطة التنمية الألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة. كما يترجم السياسات والأولويات التي تنتهجها القيادة الرشيدة في أبوظبي لدعم الدول النامية، من خلال تسخير كل الطاقات الممكنة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول.

قروض الصندوق التنموية لعام 2010

(المبالغ بالمليون درهم اماراتي)

الرقم	الدولة	اسم المشروع	القطاع	قيمة القرض
1	المغرب	متحف أصيلة	السياحة والفنادق	12,86
2	المغرب	إنشاء وحدات سكنية (المرحلة الثانية)	الإسكان	18,37
3	المغرب	القطار فائق السرعة (طنجة - الدار البيضاء)	النقل والمواصلات	367,30
4	الجبل الأسود	إمداد المياه الإقليمية بساحل الجبل	المياه	43,60
5	الأردن	توسيع وتحسين مستشفى البشير	الصحة	70,89
6	البحرين	تطوير شبكتي نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهودين 220 و 66 كيلوفولت	الطاقة والكهرباء	183,65
7	طاجكستان	طريق كولياب - كاليخوم	النقل والمواصلات	55,10
8	كينيا	طريق نونو - مودوجاشي	النقل والمواصلات	36,73
9	مالي	سد تاوسا	الطاقة والكهرباء	70,00
10	مصر	محطة توليد كهرباء بنها	الطاقة والكهرباء	183,65
11	مالوي	طريق جندا - أدنجني	النقل والمواصلات	36,73
المجموع				1,078,86



يساهم ويستثمر صندوق أبوظبي للتنمية في 13 شركة بقيمة إجمالية تقدر بـ 900 مليون درهم. وقد انخرطت هذه الشركات في عدد من القطاعات الصناعية والسياحية والشركات القابضة والسيارات.

وتتضمن الشركات التي يساهم فيها الصندوق :

مزارع العين للإنتاج الحيواني

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة

نسبة مساهمة الصندوق: 24%

شهدت شركة مزارع العين للإنتاج الحيواني توسعاً تدريجياً منذ تأسيسها في العام 1981، حيث تمتلك حالياً ثلاث مزارع أبقار ومزرعة نوق تعمل على توريد الحليب الخام والطازج لتزويد السكان بسلسلة واسعة من منتجات المزارع الصحية، الأمانة والعالية الجودة، بالإضافة إلى مزرعة دواجن. وقد وصلت الشركة الاستثمار في التكنولوجيا والآليات لضمان حصول مزارع العين للإنتاج الحيواني على وحدات معالجة حديثة وفعالة وقادرة على إنتاج المنتجات بكميات كبيرة. وتنتج الشركة حالياً مجموعة واسعة من منتجات الألبان (اللبن الطازج، حليب النوق، الحليب المعقم، اللبن، كريم جرة والجبن، والحلويات) والعصائر ومنتجات الدواجن (الدجاج والبيض). ونجحت شركة مزارع العين في تحقيق سمعة كبيرة، حيث أصبحت معروفة كإحدى الشركات المتخصصة في مجال إنتاج منتجات المزارع في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال كافة المظاهر والسمات المتعلقة بعمليات الإنتاج.

شركة الطيبي للتنمية المحدودة

الدولة: جمهورية السودان

نسبة مساهمة الصندوق: 100%

تأسست شركة الطيبي للتنمية المحدودة في أكتوبر من عام 2007. وتضم شركة الطيبي للتنمية المحدودة شركتان هما شركة الطيبي الزراعية وشركة الطيبي العقارية، التي تمتلك الفلل الرئاسية بالخرطوم في جمهورية السودان.

شركة رباب

الدولة: المملكة المغربية

نسبة مساهمة الصندوق: 82,8%

تأسست هذه الشركة في عام 1984، وأسهمها مدرجة في بورصة المغرب استثمرت مواردها في ثلاث شركات كبرى تعمل في مجال الفنادق وقطاع التعدين وتجارة المواد.

شركة أبوظبي للاستثمارات السياحية

الدولة: جمهورية مصر العربية

نسبة مساهمة الصندوق: 84,28%

تأسست هذه الشركة عام 1988، حيث تمتلك 3 فنادق من فئة 5 نجوم في كل من القاهرة وشرم الشيخ والغردقة، بالإضافة إلى امتلاك غالبية رأس مال شركة مصر العربية للفنادق، التي تملك قرية سياحية من فئة 5 نجوم في الأقصر.

شركة الإمارات وبنجلاديش للاستثمار

الدولة: بنجلاديش

نسبة مساهمة الصندوق: 60%

تأسست شركة الإمارات وبنجلاديش للاستثمار في عام 1986. ومن ضمن نشاط هذه الشركة الاستثمار في مصنع للملح في شيتا يونغ و مصنع للنسيج والملابس، ويقع على بعد 20 كلم جنوبي دكا. ويقدر عدد العمال المستخدمين في هذه المصانع بحوالي 7,350 عامل، علماً بأن إنتاجه مخصص للتصدير.

شركة اتحاد المغرب والإمارات للصيد البحري

الدولة: المملكة المغربية

نسبة مساهمة الصندوق: 40%

يقع المركز الرئيسي لهذه الشركة في مدينة أغادير، وقد بدأت أعمالها في أواخر عام 1989، وبدأت نشاطها بستة مراكب مجهزة للصيد في أعالي البحار، وتبلغ قدرة كل من هذه السفن 350 طناً، وهي مجهزة بأحدث تقنيات الكشف عن الأسماك، ويتم تسويق ما تصطاده هذه السفن من حبار وإخطبوط في أسواق اليابان وأوروبا الغربية. وتمكنت الشركة بفضل التمويل الذاتي من شراء 3 سفن جديدة في عامي 1995 و1996.

شركة دلما للاستثمارات السياحية

الدولة: المملكة المغربية

نسبة مساهمة الصندوق: 33,71%

تملك شركة دلما فندق شيراتون الدار البيضاء من فئة 5 نجوم، ويقع الفندق في وسط مدينة الدار البيضاء. وقد افتتح هذا الفندق في إبريل 1988، وهو يضم 302 غرفة بالإضافة إلى مطاعم عديدة، ويشكل رجال الأعمال النسبة الكبرى من نزلاء هذا الفندق.

شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية

الدولة: الجمهورية التونسية

نسبة مساهمة الصندوق: 32,31%

تأسست هذه الشركة في عام 1973، وهي تعمل في مجال تشجيع وتطوير كافة أشكال السياحة في منطقة شمال سوسة الواقعة على بعد حوالي 60 كلم جنوبي تونس العاصمة.

ومنذ إنشائها، اضطلعت هذه الشركة بأحد أكبر مشاريع التنمية السياحية في تونس، والذي ضم شقق وفيلات وفنادق ومرافق سياحي ونادي للجولف ومرافق ترفيهية أخرى. وتعتبر هذه الشركة اليوم كأحد أهم الجهات الراعية للتنمية السياحية الطويلة الأمد في تونس.

شركة النخيل للمغرب والإمارات

الدولة: المملكة المغربية

نسبة مساهمة الصندوق: 17%

تأسست هذه الشركة في فبراير 1987، وهي تملك قرية سياحية من فئة 4 نجوم مؤلفة من 328 غرفة قرب مدينة مراكش، وتضم مطاعم ومقاهي ومرافق ترفيهية عديدة، وتقوم شركة تماريس التابعة لمجموعة أكور بإدارة هذه القرية بموجب عقد إيجار محدود المدة.

شركة أسمنت ريسوت

الدولة: سلطنة عمان

نسبة مساهمة الصندوق: 15%

تأسست هذه الشركة في عام 1981، وهي تنتج الأسمنت العادي البورتلاندي، بالإضافة إلى الأسمنت المستعمل في آبار النفط والبيزولونا، وتقوم بتسويق إنتاجها في سلطنة عمان والدول المجاورة. واعتباراً من عام 1996، بدأت الشركة في تنفيذ خطة توسع تهدف إلى زيادة قدراتها الإنتاجية من 288,000 طن متري إلى 788,000 طن متري من الأسمنت في السنة.

شركة مركز المؤتمرات النمساوي

الدولة: جمهورية النمسا

نسبة مساهمة الصندوق: 7,5%

تأسس مركز المؤتمرات النمساوي عام 1984 كشراكة أوروبية عربية ما بين الكويت، السعودية، والإمارات لإنشاء مركز للمؤتمرات في فيينا. وقد انتقلت ملكية مساهمة حكومة أبوظبي للصندوق بتاريخ 19 فبراير 2008.

شركة أسمنت المغرب

الدولة: المملكة المغربية

نسبة مساهمة الصندوق: 5,38%

تأسست شركة أسمنت المغرب في عام 1972، وبدأت نشاطها بإنتاج الأسمنت البورتلاندي العادي عام 1976، وتقع مصانعها ذات القدرة الإنتاجية الأولية البالغة 550,000 طن متري في السنة على بعد 45 كلم من مدينة مراكش.

وفي عام 1995، بدأت الشركة في تنفيذ خطة توسع مكنتها من زيادة طاقتها الإنتاجية السنوية إلى 1,300,000 طن متري في السنة، وتعتبر اليوم من أكبر منتجي الأسمنت في المغرب، وتغطي حوالي 15% من حاجة السوق المحلي.

الشبكة التونسية للسيارات والخدمات

الدولة: الجمهورية التونسية

نسبة مساهمة الصندوق: 9,3%

تأسست الشبكة التونسية للسيارات والخدمات سنة 1997 برأس مال قدره 25,5 مليون دينار تونسي بعد خطوة لزيادة رأس المال، وتم إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية بتونس عام 2007.

يتمثل نشاط الشركة في بيع السيارات الجديدة من نوع "رينو" وقطع غيارها والخدمات المتعلقة بالعلامة "رينو". شركة أرتاس هي الأم لمجمع يضم ثلاث شركات وهي "أريثيرو" (الشبكة التونسية للسيارات والبيع الجملة) و شركة "آداف" (السيارات والتنمية) و شركة "أوترونك".

مساهمات و استثمارات الصندوق

الرقم	الدولة	اسم الشركة	القطاع	نسبة تملك الصندوق
1	السودان	شركة الطيبي للتنمية	القابضة	100%
2	المغرب	شركة رباب	القابضة	82,82%
3	مصر	شركة أبوظبي للاستثمارات السياحية	السياحة	84,28%
4	بنجلاديش	شركة الإمارات وبنجلاديش للاستثمار	القابضة	60%
5	المغرب	شركة اتحاد المغرب والإمارات للصيد البحري	الزراعة والثروة السمكية	40%
6	الإمارات	مزارع العين للإنتاج الحيواني	الزراعة والثروة السمكية	24%
7	المغرب	شركة دلما للاستثمارات السياحية	السياحة	33,71%
8	تونس	شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية	السياحة	32,31%
9	المغرب	شركة النخيل للمغرب والإمارات	السياحة	17%
10	عمان	شركة أسمنت ريسوت	الصناعة	15%
11	النمسا	شركة مركز المؤتمرات النمساوي	العقارات	7,5%
12	المغرب	شركة اسمنت المغرب	الصناعة	5,38%
13	تونس	الشبكة التونسية للسيارات والخدمات	السيارات	9,3%

واصل صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2010 في أداء دوره التنموي الهام والمتمثل في إدارة وتنفيذ المنح والقروض التي تقدمها حكومة أبوظبي للدول النامية. ويحرص الصندوق على ضمان الإدارة الفاعلة لهذه المنح والقروض بما تمثله من أهمية في إحداث تغييرات كبيرة في المناطق المستفيدة منها في أنحاء العالم المختلفة.

ويضطلع الصندوق، إضافة لإشرافه على المنح والقروض بتكليف من حكومة أبوظبي، بمتابعة سير المراحل المختلفة للمشاريع التي يتم تنفيذها، ومن ثم الوقوف على أثرها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في تلك المناطق بما توفره من فرص للقطاعات التجارية والخدمية، إضافة لتوفير فرص العمل للسكان هناك.

وقد تم في هذا الإطار الإشراف على خمس منح مقدمة إلى أربع دول خلال العام 2010 من أجل تمويل مشاريع في قطاعات الصناعة والسياحة والفنادق والصحة والخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات والإسكان، وبقيمة إجمالية وصلت إلى 281,66 مليون درهم .

الجمهورية اليمنية

مشروع مصنع الثلج في جزيرة سوقطرة

يتمثل الهدف من المشروع في دعم الصيادين بجزيرة سوقطرة من خلال إنشاء مصنع للثلج بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 طن يومياً وذلك لحفظ وتبريد منتجات الأسماك في الجزيرة. ويشتمل المشروع أيضاً على توفير المعدات الخاصة لجرش ألواح الثلج ومعدات التوليد الكهربائي للمصنع. يذكر أن قيمة المنحة المقدمة للمشروع بلغت 2 مليون درهم.

الجمهورية اليمنية

مشروع إعادة تأهيل فندق عدن

جاء المشروع في إطار الجهود المبذولة لإنجاح دورة كأس خليجي 20 والتي استضافتها جمهورية اليمن في أواخر العام 2010، حيث ساهمت حكومة أبوظبي في المشروع بمنحة قدرها 183,65 مليون درهم. واشتمل المشروع على إعادة تأهيل وصيانة فندق عدن الذي تم إنشاؤه في ثمانينات القرن الماضي وتجديد طوابقه الثمانية المحتوية على 194 غرفة وجناح إضافة للمرافق الترفيهية مثل ملاعب التنس الخارجية وحمام السباحة ليصبح فندقاً من فئة الخمس نجوم.

جمهورية أفغانستان الإسلامية

مشروع المنحة الإضافية للطرق الداخلية في كابول

تم اعتماد مبلغ إضافي بقيمة 26,23 مليون درهم كمنحة لإكمال المشروع المتمثل في بناء وتوسعة ثلاثة طرق رئيسية في كابول بطول إجمالي يبلغ 17 كيلومتر وعرض للطرق يتراوح بين 40 و60 متراً، إضافة لبعض الجسور ومصارف المياه وأعمال تجميل الطرق. وجاءت بهدف تغطية الزيادة في كمية الأعمال المنفذة والإسراع في تنفيذ المشروع بغرض التوسعة وإعادة تأهيل الطرق الرئيسية والجسور في مدينة كابول للتخفيف من الاختناقات المرورية والحد من التلوث البيئي.

جمهورية سيشل

مشروع الوحدات السكنية

يهدف المشروع إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز وتطوير قطاع الإسكان في جزيرة بيرسيفيرانس بجمهورية سيشل. وتمثل نطاق المشروع في بناء 2,000 وحدة سكنية إلى جانب تزويد المنطقة بالبنى التحتية اللازمة من كهرباء ومياه وشبكة صرف صحي وشبكة متكاملة من الطرق والحدائق، إضافة لتشييد مدارس ومستشفى ومركز للشرطة ومركز للدفاع المدني. وجاءت مساهمة حكومة أبوظبي في شكل منحة بقيمة 33 مليون درهم. ويساهم الصندوق في تمويل حوالي 200 وحدة سكنية مع مرافق البنية التحتية.

جمهورية السودان

مشروع بناء مدارس ومراكز صحية

سيساهم المشروع بشكل ملموس في دعم قطاعي التعليم والصحة بجنوب السودان عبر إنشاء ست مدارس لمراحل تعليمية مختلفة، إضافة إلى إدارة شؤون الموظفين والطلبة وغرف للأشطة الرياضية وعدد من المرافق الخدمية. وكذلك يشمل المشروع إنشاء وتجهيز ثلاثة مراكز صحية يتألف كل واحد منها من ثلاث غرف للمرضى للفحص والعلاج، إضافة إلى غرف الصيدلة والتخزين العام والإدارة والاستقبال والخدمات الأخرى. وتبلغ قيمة المنحة المقدمة لدعم المشروع 36,73 مليون درهم.

منح حكومة أبوظبي لعام 2010

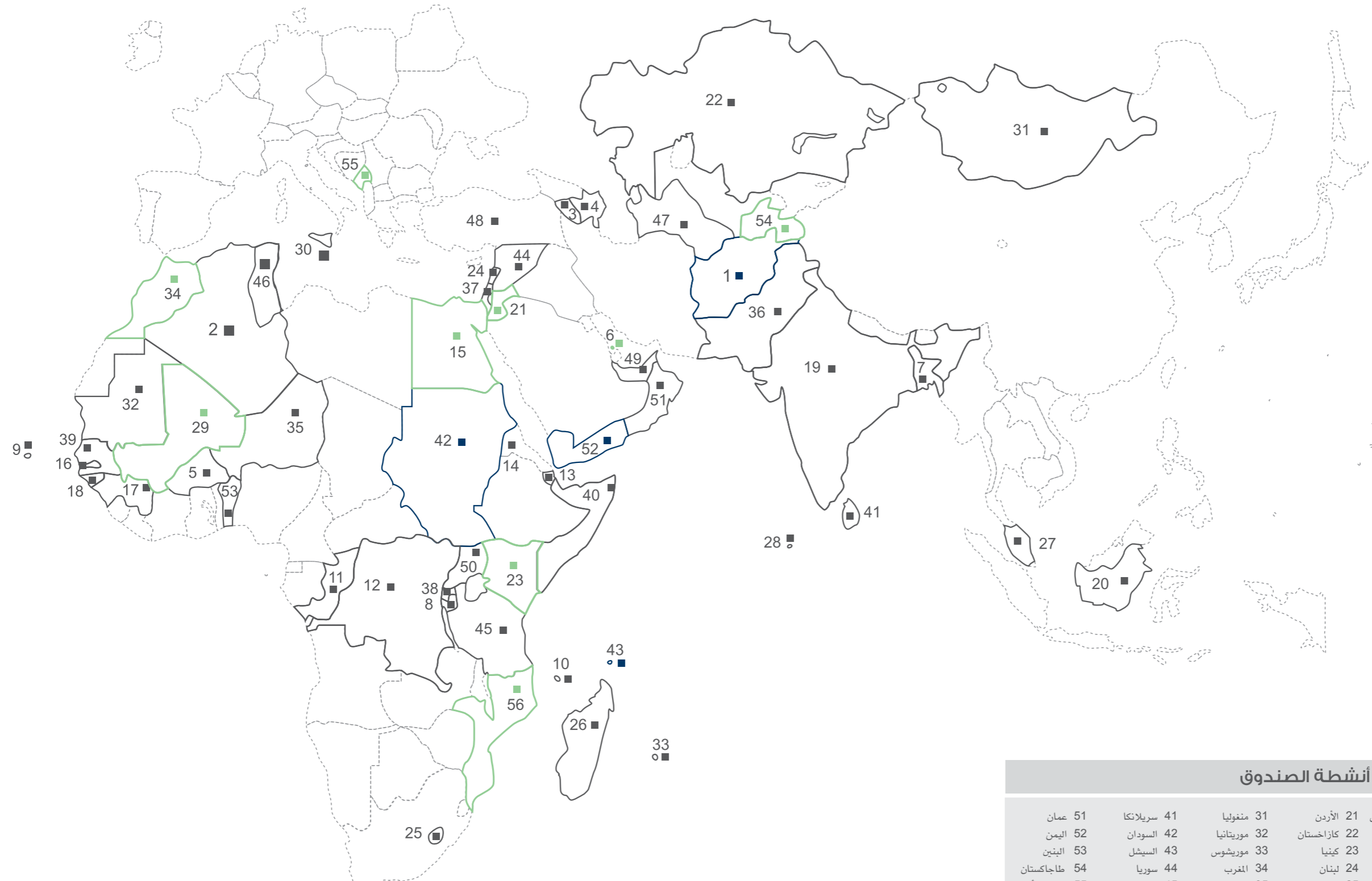
(المبالغ بالمليون درهم اماراتي)

الرقم	الدولة	المشروع	القطاع	قيمة المنحة
1	اليمن	مصنع الثلج	الصناعة	2,00
2	اليمن	فندق عدن	السياحة والفنادق	183,65
3	أفغانستان	مشروع الطرق في كابول (منحة إضافية)	النقل والمواصلات	26,23
4	سيشل	الإسكان الاجتماعي	الإسكان	33,06
5	السودان	مشروع مدارس ومراكز صحية	الصحة والخدمات الاجتماعية	36,73
المجموع				281,66

التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية



خارطة تمثل التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية في 2010



- الدول المستفيدة من أنشطة الصندوق
- قروض الصندوق التنموية الممولة في عام 2010
- منح حكومة أبوظبي في عام 2010

الدول المستفيدة من أنشطة الصندوق

01 أفغانستان	11 الكونغو-برازافيل	21 الأردن	31 منغوليا	41 سريلانكا	51 عمان
02 الجزائر	12 زاير	22 كازاخستان	32 موريتانيا	42 السودان	52 اليمن
03 أرمينيا	13 جيبوتي	23 كينيا	33 موريشوس	43 السيشل	53 البنين
04 أذربيجان	14 أرتريا	24 لبنان	34 المغرب	44 سوريا	54 طاجيكستان
05 بوركينا فاسو	15 مصر	25 ليسوتو	35 النيجر	45 تنزانيا	55 الجبل الأسود
06 البحرين	16 غامبيا	26 مدغشقر	36 باكستان	46 تونس	56 ملاوي
07 بنغلاديش	17 غينيا	27 ماليزيا	37 فلسطين	47 تركمنستان	
08 بوندي	18 غينيا - بيساو	28 جزر المالديف	38 رواندا	48 تركيا	
09 الرأس الأخضر	19 الهند	29 مالي	39 السنغال	49 الامارات	
10 جزر القمر	20 أندونيسيا	30 مالطا	40 الصومال	50 أوغندا	

المسؤولية الاجتماعية





مؤسسة زايد للأعمال الخيرية أثناء استلام مساهمة الصندوق

دعم لمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية

قدم صندوق أبوظبي للتنمية دعماً لصالح مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذلك في إطار حرصه على المساهمة في دعم المجتمع المحلي من خلال مبادراته المتمثلة بالمسؤولية المجتمعية. وهدفت المبادرة الى دعم معسكر فريق الصم المشارك في بطولة خماسيات آسيا لكرة القدم بسنغافورة والمؤهلة لبطولة العالم بالإضافة لدعم مسابقة القصة القصيرة المقروءة بطريقة برايل للمكفوفين والتي أقيمت عام 2010. وجسد دعم الصندوق تقديره للدور الفعال الذي تقوم به مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية فيما يتعلق برفع مستوى الوعي لشريحة ذوي الإعاقة والرقى بهم عن طريق تقديم كل سبل الرعاية والدعم والتي بدورها تسهم في تطوير مهاراتهم وقدراتهم.

على الرغم من أن نشاطات صندوق أبوظبي للتنمية تتركز بكاملها على عمليات تقديم القروض وإدارة المنح والقروض لمشاريع تنمية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه لم ينفصل عن مجتمعه حيث تبنى في هذا الإطار إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، انطلاقاً من توجهات دعم المجتمع المحلي وإيماناً منه بالدور الذي تلعبه المؤسسات المختلفة في دعم الأنشطة التعليمية والثقافية والخيرية بالدولة.

وقد برز هذا الدور بصورة ملفتة عام 2010 حيث قام الصندوق بتقديم مساهمة مادية بقيمة مليون درهم لدعم العديد من مؤسسات الخدمات الإنسانية والأعمال الخيرية والتعليمية في دولة الإمارات، ومن ضمنها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية ومؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية وجامعة زايد وجامعة الإمارات العربية المتحدة.

تبرع بقيمة نصف مليون درهم لدعم حملة (الأقربون)

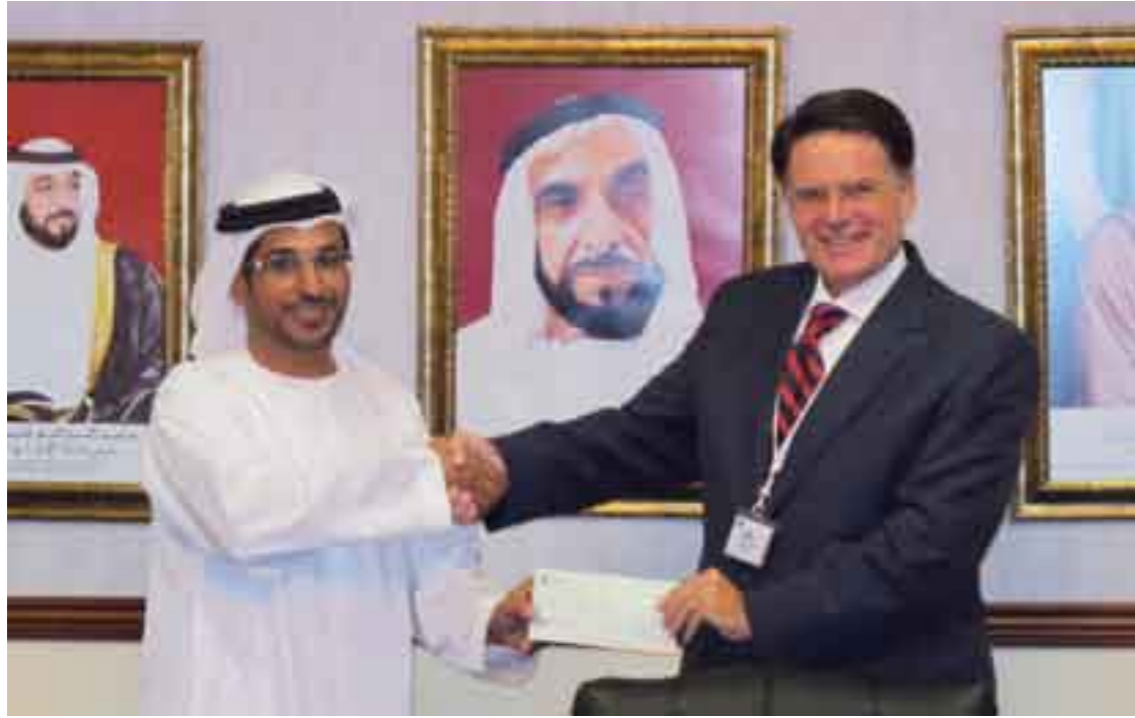
قدم صندوق أبوظبي للتنمية تبرعاً مالياً بقيمة 500 ألف درهم لدعم حملة (الأقربون) التي أطلقتها هيئة الهلال الأحمر على مستوى الدولة لمساندة القضايا الإنسانية المحلية خاصة في مجالي الصحة والتعليم. وجاء تبرع الصندوق تقديراً للدور المتعاظم لهيئة الهلال الأحمر وتجاوبها الفوري مع القضايا الإنسانية العاجلة والملحة ومبادراتها الرائدة للحد من وطأة المعاناة الإنسانية حول العالم، وسعيها الحثيث لتعزيز قدرة الشرائح الضعيفة داخل الدولة على مواجهة ظروف الحياة، وتوفير متطلباتها الأساسية مما يتطلب دعم ومساندة جهودها. وأكد الصندوق أن التبرع قد أتى تضامناً مع الحملة التي أطلقتها هيئة الهلال الأحمر لحشد الدعم والتأييد لبرامجها المحلية، وامتداداً للنهج الذي اختطه الصندوق لتحمل مسؤوليته الاجتماعية والتضامنية تجاه القضايا المحلية، ودعم مجالات العمل الاجتماعي والإنساني، ومساندة جهود التنمية المجتمعية بجانب دوره الرئيسي في تنمية المجتمعات، والدول النامية. وقد ظل الصندوق على الدوام شريكاً أساسياً ومسانداً قوياً لبرامج الهيئة، ومشاريعها التنموية من أجل تحسين حياة الضعفاء والمحتاجين، حيث قام الجانبين، بفضل تعاونهما الوثيق، بتنفيذ مشاريع تنموية طموحة في عدد من الدول النامية.



مدير عام الصندوق مجتمعاً بالأمين العام لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي

دعم صندوق التكافل الاجتماعي في جامعة زايد

قدم صندوق أبوظبي للتنمية دعماً لصندوق التكافل الاجتماعي لجامعة زايد وذلك كمساهمة منه في رعاية برامج المساعدات المالية والعينية التي يقدمها صندوق التكافل لطلبة الجامعة وحرصاً منه على الارتقاء بالمستوى التعليمي. ويأتي هذا الدعم في إطار التعاون مع المؤسسات التعليمية والجامعات لمساعدة الطلاب في مواجهة أعباء الحياة واستكمال دراساتهم مما يعكس جانباً من مسؤولية الصندوق الاجتماعية تجاه القطاع التعليمي.



جامعة زايد أثناء استلامها لمساهمة الصندوق من المدير العام

التعاون المتواصل مع جامعة الإمارات

يمثل دعم القطاع التعليمي أولوية لصندوق أبوظبي للتنمية. ويسعى الصندوق في هذا الإطار لتفعيل التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات وعلى رأسها جامعة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال دعمه لأنشطتها ولطلابها على حد سواء. ويأخذ الصندوق على عاتقه الارتقاء بالنواحي الاجتماعية والتعليمية كواحد من أبرز أولوياته الاجتماعية.



صندوق أبوظبي يقدم مساهمته لمؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

دعم البرنامج التعليمي لمؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية

ساهم صندوق أبوظبي للتنمية في دعم المبادرة الإنسانية التي أطلقتها مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية والتي تهدف إلى دعم التعليم في الدولة من خلال مشروع المساعدات العينية للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مدارس الدولة الحكومية، بالإضافة لمساهمته في تغطية مصاريف الطلبة المسجلين في برنامج البعثات الجامعية خارج الدولة، حيث تسعى هذه المبادرة لتحسين الظروف المادية للطلبة المحتاجين وتمكينهم من مضاعفة جهودهم وزيادة تحصيلهم العلمي. وتأتي هذه المبادرة من صندوق أبوظبي للتنمية ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية كلفتة بارزة في دعم هذه الفئة من الطلبة، وحثهم على اكتساب المعرفة باعتبارها محركاً أساسياً لنمو الشعوب وعنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة. من هذا المنطلق تم التعاون بين صندوق أبوظبي للتنمية ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية. ويعمل كل من الصندوق والمؤسسة من خلال هذه المبادرة المتميزة على تقديم الرعاية اللازمة لدعم قطاع التعليم بالدولة وذلك لإيمانها بأن التعليم هو أحد الركائز الأساسية لنهضة البلاد وتقدمها. وأكدت مؤسسة خليفة أن مساهمة الصندوق في دعم المبادرة التعليمية سيكون له كبير الأثر في مساعدة الطلاب على تذليل بعض العوائق المادية والتي تحول أحياناً كثيرة دون تمكن البعض من متابعة التحصيل العلمي. حيث يغطي المشروع نفقات ما يقارب 30 ألف طالب وطالبة من ذوي الحالات الاقتصادية المحدودة.

الأحداث والفعاليات



إنشاء صندوق تمويل بقيمة 50 مليون دولار (183,5 مليون درهم إماراتي) في إطار مبادرة الشراكة في برنامج الباسيفيك

تم خلال عام 2010 الإعلان عن إنشاء صندوق تمويل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي (183,5 مليون درهم إماراتي) كقروض ميسرة تخصص لمشاريع وشركات محددة في دول الباسيفيك في المجالات الإنمائية الهامة كالترية والتعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والبنى التحتية وتطوير وتمية برامج الطاقة المتجددة وأسندت الدولة مهمة إدارة موارد الصندوق إلى صندوق أبوظبي للتنمية وذلك وفق معايير محددة تتماشى مع سياسات الصندوق في تمويل المشروعات الإنمائية. وقد جاءت مبادرة دولة الإمارات بعنوان الشراكة في برنامج الباسيفيك والذي يهدف إلى تسهيل التعاون الفعال بين دولة الإمارات ودول جزر الباسيفيك في إطار الزيارة التي قام بها سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية لجزر الباسيفيك. يقوم الصندوق حالياً بدراسة العديد من البرامج التي أعدتها دول الباسيفيك وأوضحت فيها الاحتياجات الأساسية المنصبة في جوانب متعلقة بتنمية الثروة السمكية، والبنية التحتية، وتنمية قدراتهم على جمع مياه الأمطار وتوفير الطاقة، عبر المصادر المتجددة، لخاصة في ظل التكلفة الباهظة لنقل المواد البترولية والغازية لتلك الدول.



عبدالله بن زايد يؤكد التزام الإمارات ببرنامج شراكات جزر الباسيفيك

تعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)

حظيت إمارة أبوظبي في العام 2009 باستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) كأول منظمة دولية تعني بالطاقة المتجددة التي تهدف إلى تمهيد السبل إلى استخدام الطاقة النظيفة كبديل للطاقة التقليدية بأسلوب مستدام وتوسيع نطاق استخدامها في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى تطوير استخدام والاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة. هذا وتضم الوكالة في عضويتها 142 دولة. وقد لعب صندوق أبوظبي للتنمية دوراً في تعزيز خيار إمارة أبوظبي كمقر للوكالة الدولية (إيرينا) حيث بادر الصندوق باستعداده لتقديم قروض ميسرة للدول النامية لتمويل مشروعات الطاقة النظيفة بقيمة 350 مليون دولار (1,281 مليار درهم) خلال فترة سبعة أعوام، وبواقع 50 مليون دولار سنوياً. ويعمل الصندوق والوكالة في الوقت الراهن على صياغة معايير الاختيار التي سيتم بناء عليها انتقاء المشاريع التي ستستفيد من التمويلات المتاحة من خلال الصندوق. وخلال الاجتماعات المتواصلة التي جمعت بين الصندوق والوكالة في عام 2010، أبدى الصندوق عدداً من الملاحظات والمحاور التي يجري العمل عليها في الوقت الراهن في سبيل الوصول إلى صيغة ومعايير الحوكمة بين الأطراف، قبل البدء بمرحلة اختيار مشاريع الطاقة المتجددة للدول النامية التي سيتم تمويلها من خلال الصندوق.

لم يقتصر نشاط صندوق أبوظبي للتنمية عام 2010 على قروض تمويل المشاريع التنموية وإدارة القروض والمنح التنموية في الدول النامية، وإنما امتد إلى أنشطة أخرى هدفت لتعزيز علاقاته مع المؤسسات العالمية ذات الأهداف المشتركة، والتنسيق معها. كما شملت الأحداث والفعاليات التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم الرامية لزيادة التعاون مع مختلف المؤسسات، إضافة لتنظيم عدد من الدورات والملتقيات. وشملت أبرز الأحداث التي شهدتها الصندوق خلال العام 2010 :



المدير العام للصندوق أثناء إلقاء خطابه في الاجتماع الثاني لمؤسسات التعاون التنموي للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

استضافة الاجتماع الثاني لمؤسسات التعاون التنموي للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

استضاف صندوق أبوظبي للتنمية خلال العام 2010 أعمال الاجتماع الثاني لمؤسسات التعاون التنموي للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد انعقد الاجتماع الذي استمر لمدة يومين بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. وناقش الاجتماع الذي شارك فيه عدد من ممثلي مؤسسات التعاون التنموي للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب عدد من الوزراء المعنيين، سبل تعزيز التعاون الإنمائي بين الدول الأعضاء في المنظمة وإمكانية تأسيس آلية مستدامة للتعاون بين مؤسسات التعاون التنموي في هذه الدول. هدف الاجتماع إلى تأسيس آلية مستدامة للتعاون بين المؤسسات وصولاً لتحقيق نتائج ملموسة خاصة في مجال تخفيف حدة الفقر في البلدان المستهدفة إضافة إلى تعزيز التعاون والعمل المشترك بين مؤسسات التعاون التنموي المختلفة. وتم الإشارة أثناء الاجتماع إلى معاناة الدول الأقل نمواً في العالم والتي تمثل ثلث أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، موضحة أن 41 دولة من دول المنظمة تقع ضمن الدول التي تعاني من عجز غذائي وتحتاج إلى حوالي 24,5 مليار دولار سنوياً لاستيراد الغذاء، فيما يتزايد عدد الجائعين الذين يحتاجون إلى مواد غذائية عاجلة في ظل اتخاذ الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية أبعاداً عالمية ويأتي ذلك برغم أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر ضمن أكبر 20 منتجاً للسلع الغذائية الأساسية في العالم. وشددت المنظمة على أهمية التنسيق بين دول المنظمة في مجال بناء القدرات الزراعية والصناعية والتنموية حيث أظهرت التجارب أن الجهود الوطنية لا تكفي وحدها في معالجة المشكلات المتعددة في مجال التنمية والحاجات الطارئة، وأشارت إلى الانعكاسات الأخيرة لأزمات الغذاء والطاقة والمال التي تعرض لها العالم والتي خفضت الدخل القومي ودخل الأسر بشكل كبير في الدول المختلفة.

علاقة الصندوق مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية

انبثقت فكرة التنسيق بين الصناديق العربية القائمة في عام 1974 عندما استشعرت هذه الصناديق ضرورة التشاور بهدف الاستفادة المثلى من مواردها وتحسين فاعلية العون الذي تقدمه. وقد نظم الصندوق الكويتي أول لقاء بين ممثلي كل من صندوق أبوظبي والصندوق العربي والصندوق الكويتي يوم 1974/2/24 ونوقش خلال هذا اللقاء أساليب التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات. وبتاريخ 1975/9/20 استضاف الصندوق الكويتي أول اجتماع للمجموعة في الكويت وتم خلال هذا الاجتماع تبادل المعلومات حول المشاريع ذات الاهتمام المشترك واتفق المشاركون على عقد اجتماعين سنوياً على مستوى مدراء العمليات واجتماعات دورية على مستوى رؤساء المؤسسات حسب الحاجة.

وتتضمن مجموعة التنسيق حالياً 9 مؤسسات منها 6 متعددة الأطراف و3 مؤسسات وطنية.

مؤسسات متعددة الأطراف:

1. البنك الإسلامي للتنمية
2. صندوق الأوبك للتنمية الدولية
3. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
4. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
5. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
6. صندوق النقد العربي

مؤسسات وطنية:

1. صندوق أبوظبي للتنمية
2. الصندوق السعودي للتنمية
3. الصندوق الكويتي للتنمية



لقاء مشترك يجمع مدير عام صندوق أبوظبي ومدير عام وكالة إيرينا

الاجتماع الـ 67 لمجموعة التنسيق

استضاف صندوق أبوظبي للتنمية في مقره الاجتماع الدوري الـ 67 لمجموعة التنسيق والتي تضم في عضويتها تسع مؤسسات من بينها ثلاث مؤسسات وطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، كما يضم خمس مؤسسات إقليمية وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أكفند)، وصندوق النقد العربي.

ويهدف الاجتماع الذي يعقد بصفة دورية كل 6 أشهر باستضافة إحدى المؤسسات الأعضاء في مجموعة التنسيق إلى تعزيز فعالية المساعدات الإنمائية من خلال تبادل المعلومات والمعارف والخبرات بين مؤسسات مجموعة التنسيق، بالإضافة إلى تنسيق التمويل فيما بين المؤسسات خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة والتي تتطلب التعاون المشترك بين المؤسسات التنموية.

وأكد الصندوق في الكلمة الافتتاحية للاجتماع على تأسيس آلية مستدامة بين مؤسسات مجموعة التنسيق الوطنية والإقليمية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة خاصة في مجال القضاء على الفقر بالإضافة إلى تعزيز التعاون والعمل المشترك بين هذه المؤسسات.

والجدير بالذكر بأن مجموعة التنسيق عقدت منذ إنشائها عام 1975 ستة وستون اجتماعاً دورياً تم من خلالها تبادل وجهات النظر في عدد من المحاور المتعلقة بالسياسات والعمليات والمعلومات عن طلبات التمويل المقدمة لكل من أعضاء المجموعة، ومراجعة أوضاع بعض الدول والمشاريع ذات الطابع الخاص، وبحث علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية الأخرى، بالإضافة إلى عقد اجتماعات استشارية مع الدول المستفيدة لمناقشة الخطط الإنمائية فيها.

دورة تقييم جدوى المشاريع

نظم صندوق أبوظبي للتنمية بالتعاون مع البنك الدولي دورة تدريبية في 2010 بعنوان "تقييم جدوى المشاريع"، وذلك بمقر الصندوق وبمشاركة عدة مؤسسات محلية دولية شملت الصندوق السعودي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق الأوبك والصندوق الكويتي ومجلس تنمية المنطقة الغربية وصندوق خليفة للتنمية والقوات المسلحة (مديرية الأشغال العسكرية) وجامعة الإمارات العربية المتحدة ودائرة النقل وبلدية أبوظبي ودائرة المالية بأبوظبي، بالإضافة إلى مشاركة عدد من موظفي الصندوق من مختلف الإدارات.

وتمثل الهدف الأول للدورة في التعرف على أحدث سبل التخطيط والتحليل وتقييم جدوى المشاريع، إضافة إلى تحسين قدرات المشاركين ومهاراتهم في الإعداد والتحليل وتقييم المشاريع التي تقع ضمن نطاق عملهم في المؤسسات المنتسبين إليها وعرض تجارب عدة دول مختلفة وتبادل الخبرات ووجهات النظر المختلفة وذلك للإثراء المعلوماتي للمشاركين.

الخط المستقبلي



البنك الدولي أثناء انعقاد دورة تدريبية بمقر الصندوق

توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك بين صندوق أبوظبي للتنمية وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي

حقق صندوق أبوظبي للتنمية في عام 2010 خطوة مهمة في التعاون مع المؤسسات المحلية بتوقيعه في 21 يونيو 2010 على مذكرة للتفاهم مع غرفة تجارة وصناعة أبوظبي تهدف إلى المشاركة والتعاون في كافة المجالات التي تتعلق بأنشطة كل منهما والمساهمة في خلق بيئة متطورة ومحفزة للاستثمارات المحلية والخارجية والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات الفنية والتقنية وغيرها التي يساهم بها كلا الطرفين.

كما تنص المذكرة على تنمية الوعي الاستثماري والعمل على تفعيل دور القطاع الخاص وتطويره وجذب المستثمرين بما يخدم السياسة الاقتصادية ويحقق التنمية المستدامة ويعزز مكانة الدولة بصورة عامة وأبوظبي بصورة خاصة كمركز اقتصادي رائد على المستويين المحلي والدولي.

وتنص الاتفاقية أيضاً على التعاون في تنظيم الفعاليات المشتركة من ندوات ومحاضرات ومؤتمرات وتنظيم اللقاءات الدورية والزيارات الميدانية وتوثيق الروابط والاتصال الدائم والتعاون في المجالات المشتركة التي تدعم مسؤوليات الطرفين والتي تخدم أنشطتهما وأهدافهما ودراسة إمكانية دعم ممثلي القطاع الخاص في الدول النامية التي تتلقى مساعدات مالية من صندوق أبوظبي للتنمية.



الجدول والرسوم البيانية



يتبنى صندوق أبوظبي للتنمية رؤية طموحة لأن يصبح نموذجاً تحتذي به مؤسسات وصناديق التمويل التنموي الإقليمية والعالمية في الجهود الرامية لتقليل الفقر ودعم خطط التنمية المستدامة في العالم. ويعمل الصندوق بجد لتحقيق هذا الطموح من خلال الالتزام بالأداء المتميز في مساعدة الدول النامية والإبداع في تطبيق أفضل الممارسات في تقديم العون التنموي والتعاون مع مؤسسات التمويل الأخرى والكفاءة العالية في استخدام الموارد.

ويخطط صندوق أبوظبي للتنمية لمواصلة وتعزيز مهامه الرئيسية المتمثلة في تقديم العون التنموي للحكومات في الدول النامية وذلك في شكل قروض ميسرة، وفي إدارة المنح والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي لدعم المشاريع التنموية في تلك الدول، إضافة للمساهمة الرأسمالية في استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية، وبما يؤدي إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتوفير مداخيل غير مباشرة لحكومات تلك الدول وتمكينها من دعم الخدمات الاجتماعية هناك.

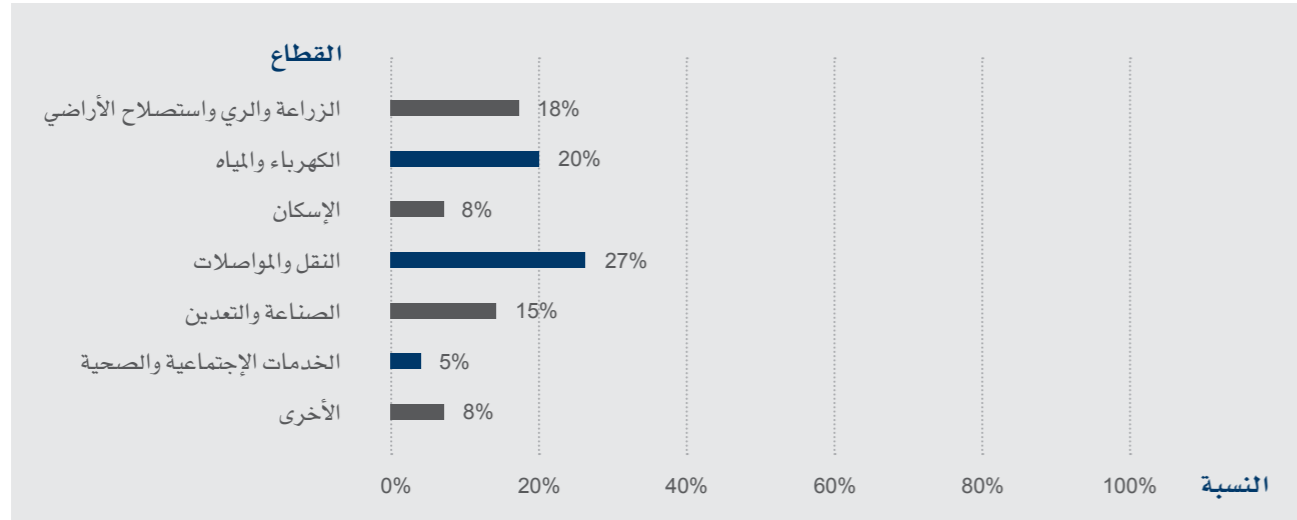
على صعيد التعاون مع المؤسسات والمنظمات العالمية، ينتظر أن تشهد الفترة القادمة التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الصندوق والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) وذلك لاختيار مشاريع الطاقة المتجددة للدول النامية التي سيتم تمويلها من خلال الصندوق. وسوف يبدأ الصندوق بضخ التمويلات في مشاريع الطاقة المتجددة التي تتقدم بها الدول النامية فور توقيع اتفاقيات التعاون مع إيرينا. يشار إلى أن الصندوق رصد نحو 350 مليون دولار سيتم ضخها خلال 7 سنوات بواقع 50 مليون دولار سنوياً.

كما سيعمل الصندوق أيضاً على تعزيز مبادرة الشراكة في برنامج الباسيفيك والتي تهدف إلى تسهيل التعاون الفعال بين دولة الإمارات ودول جزر الباسيفيك، وذلك من خلال إدارته لصندوق التمويل الذي تم إنشاؤه في إطار المبادرة والبالغ قيمته 50 مليون دولار أمريكي يتم استخدامها كقروض ميسرة تخصص لمشاريع وشركات محددة في دول الباسيفيك في المجالات الإنمائية الهامة كالترية والتعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والبنى التحتية وتطوير وتنمية برامج الطاقة.

ويعكف الصندوق حالياً على بلورة السبل الكفيلة بتعزيز موارده في إطار الأهداف الواردة في خطته الإستراتيجية. وسوف يقوم الصندوق بإدخال مفاهيم جديدة في إدارة موارده، تهدف في المقام الأول لتمكينه من اتخاذ خطوات ملموسة نحو تجويد الأداء المؤسسي وتقوية الشراكات الدولية.

التوزيع القطاعي لإجمالي مشاريع الصندوق التنموية لغاية عام 2010
(المبالغ بالملليون درهم اماراتي)

النسبة المئوية	قيمة المشاريع	عدد المشاريع	القطاع
18%	2,462,00	35	الزراعة والري واستصلاح الأراضي
20%	2,780,00	45	الكهرباء والمياه
8%	1,044,00	17	الإسكان
27%	3,766,00	46	النقل والمواصلات
15%	2,083,00	30	الصناعة والتعدين
5%	648,00	17	الخدمات الإجتماعية والصحية
8%	1,061,00	17	الأخرى
100%	13,844,00	207	المجموع



التوزيع الجغرافي لإجمالي مشاريع الصندوق التنموية لغاية عام 2010
(المبالغ بالملليون درهم اماراتي)

النسبة المئوية	قيمة المشاريع	عدد المشاريع	المنطقة
82%	11,362,00	138	الدول العربية
7%	1,033,00	42	الدول الأفريقية
7%	987,00	21	الدول الآسيوية
4%	462,00	4	الدول الأخرى
100%	13,844,00	207	المجموع

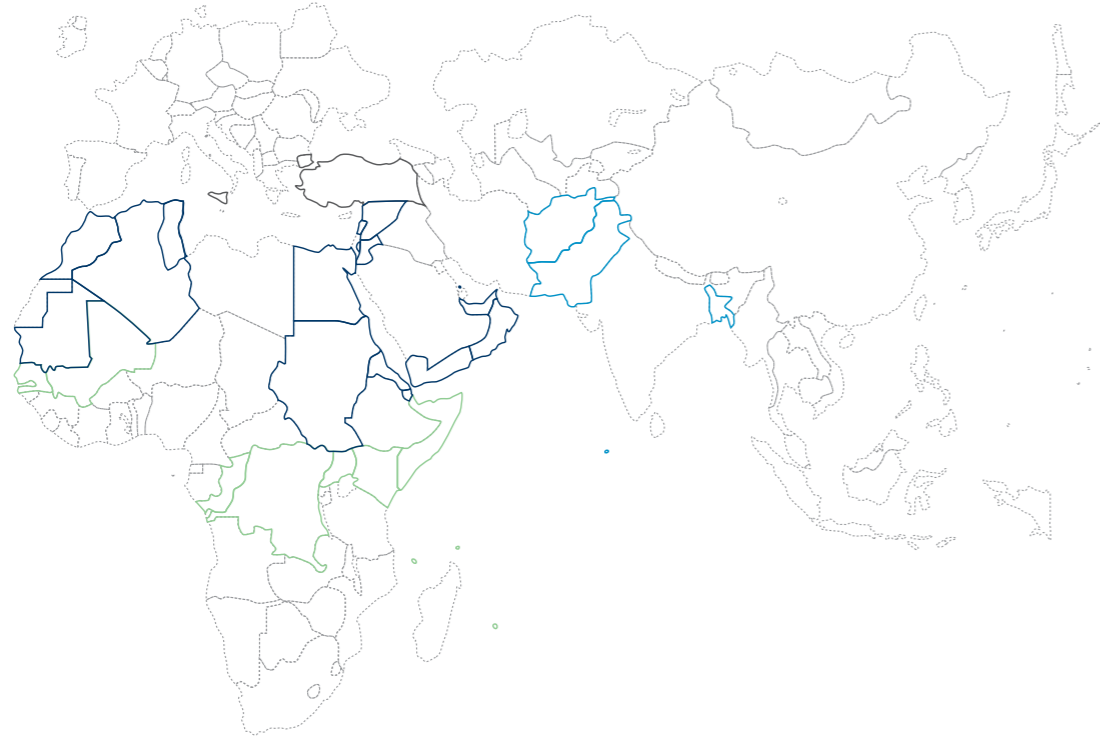


التوزيع الجغرافي لإجمالي مشاريع حكومة أبوظبي التنموية لغاية عام 2010
(المبالغ بالملليون درهم اماراتي)

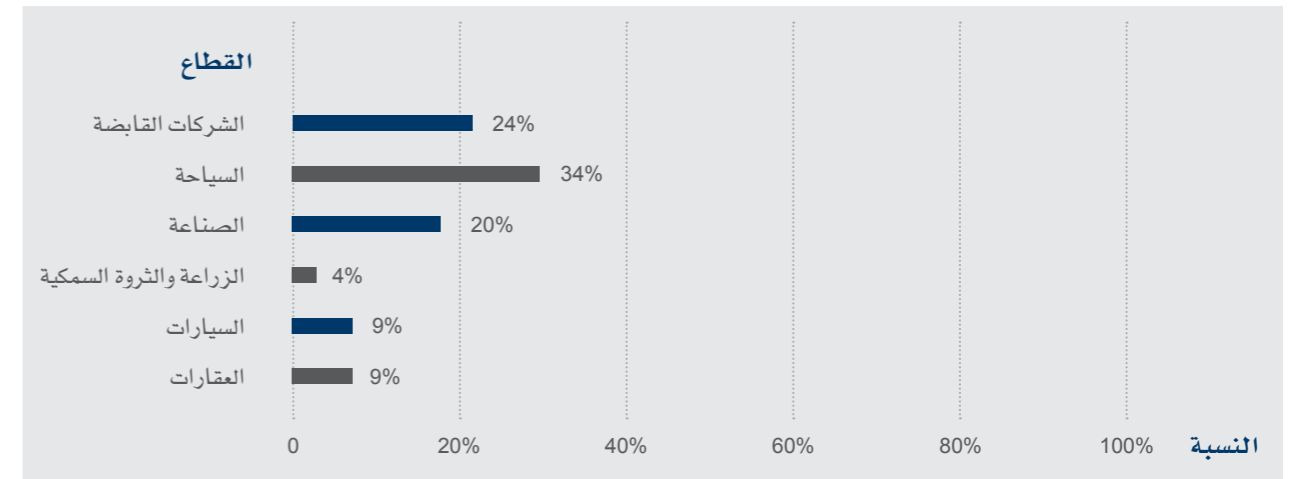
النسبة المئوية	قيمة المشاريع	عدد المشاريع	المنطقة
77%	10,151,00	61	الدول العربية
7%	953,00	11	الدول الأفريقية
16%	2,107,00	13	الدول الآسيوية
0%	37,00	1	الدول الأخرى
100%	13,248,00	86	المجموع

التوزيع القطاعي لإجمالي مساهمات واستثمارات الصندوق
(المبالغ بالملليون درهم اماراتي)

النسبة المئوية	قيمة المشاريع	القطاع
24%	216,72	الشركات القابضة
34%	300,59	السياحة
20%	176,94	الصناعة
4%	40,14	الزراعة والثروة السمكية
9%	80,06	السيارات
9%	81,47	العقارات
100%	895,92	المجموع



الدول العربية 77%
الدول الآسيوية 16%
الدول الأفريقية 7%
الدول الأخرى 0%



التوزيع القطاعي لإجمالي مشاريع حكومة أبوظبي التنموية لغاية عام 2010

(المبالغ بالمليين درهم اماراتي)

القطاع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	النسبة المئوية
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	9	1,221,00	9%
الكهرباء والمياه	5	668,00	5%
الإسكان	14	2,752,00	21%
النقل والمواصلات	13	1,895,00	14%
الصناعة والتعدين	6	1,342,00	10%
الخدمات الإجتماعية والصحية	23	1,448,00	11%
الأخرى	16	3,922,00	30%
المجموع	86	13,248,00	100%

التزامات ومسحوبات قروض ومنح الصندوق

(المبالغ بالمليين درهم اماراتي)

المنطقة	إجمالي القروض	إجمالي مسحوبات القروض	الرصيد	إجمالي المنح	إجمالي مسحوبات المنح	الرصيد
الدول العربية	10,866,00	8,266,00	2,600,00	496,00	472,00	24,00
الدول الأفريقية	939,00	494,00	445,00	94,00	94,00	0,00
الدول الآسيوية	834,00	694,00	140,00	153,00	139,00	14,00
الدول الأخرى	462,00	344,00	118,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	13,101,00	9,798,00	3,303,00	743,00	705,00	38,00

التزامات ومسحوبات قروض ومنح حكومة أبوظبي

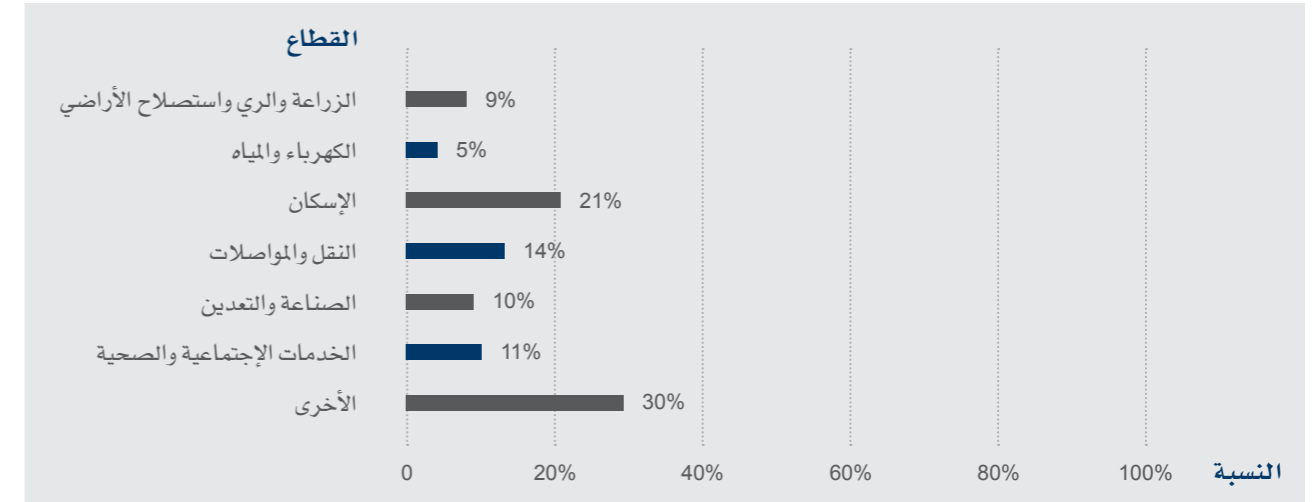
(المبالغ بالمليين درهم اماراتي)

المنطقة	إجمالي القروض	إجمالي مسحوبات القروض	الرصيد	إجمالي المنح	إجمالي مسحوبات المنح	الرصيد
الدول العربية	3,209,00	2,673,00	536,00	6,942,00	5,141,00	1,801,00
الدول الأفريقية	584,00	584,00	0,00	369,00	29,00	340,00
الدول الآسيوية	4,00	4,00	0,00	2,103,00	156,00	1,947,00
الدول الأخرى	0,00	0,00	0,00	37,00	37,00	0,00
المجموع	3,797,00	3,261,00	536,00	9,451,00	5,363,00	4,088,00

إجمالي التزامات الصندوق وحكومة أبوظبي

(المبالغ بالمليين درهم اماراتي)

السنة	اجمالي التزامات قروض الصندوق	إجمالي التزامات قروض حكومة أبوظبي	إجمالي التزامات قروض حكومة أبوظبي	إجمالي التزامات منح رأس المال المدفوع
2010	13,100,88	743,44	3,796,96	9,451,64
2009	12,076,22	750,59	3,814,02	10,154,01
2008	11,597,77	722,47	4,089,49	3,796,82
2007	11,948,55	666,50	3,814,02	5,661,62
2006	11,889,74	527,47	2,712,12	5,646,87





موقع مبنى صندوق أبوظبي للتنمية في مدينة أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة أبوظبي منطقة البطين شارع بينونة ص.ب 814

هاتف: +971 2 6677100 فاكس: +971 2 6677070 بريد إلكتروني: info@adfd.ae www.adfd.ae